

شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية «راميدا» ش.م.م تنجح في تحقيق نتائج قوية في ضوء نمو الإيرادات بمعدل سنوي 9% لتبلغ 672.9 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2020 مع ارتفاع صافي الربح بمعدل يتجاوز الضعف ليسجل 68.7 مليون جنيه خلال نفس الفترة

راميدا تنجح في تنمية الإيرادات راميدا بمعدل سنوي 9% لتبلغ 672.9 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2020، وذلك على الرغم من انخفاض إجمالي حجم المبيعات بنسبة سنوية 15% خلال نفس الفترة، حيث يعكس ذلك مردود الجهود المثمرة لتحسين محفظة الشركة تركيزًا على المنتجات المتميزة بقيمتها المرتفعة، مع ضمان استمرار عجلة نمو الإيرادات رغم التحديات الصعبة المحيطة خلال الفترة. نمو إجمالي الربح بمعدل سنوي 20% ليلبلغ 317.1، في ضوء انخفاض تكاليف المواد الخام، مما ساهم في ارتفاع هامش إجمالي الربح بواقع 4.6 نقطة مئوية إلى 47% خلال أول تسعة أشهر من العام الجاري. والشركة ترصد نمو الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك بمعدل سنوي 13% لتبلغ 182.1 خلال أول تسعة أشهر من العام الجاري. نجاح الشركة في تحسين الكفاءة التشغيلية يثمر عن ارتفاع صافي الربح بشكل ملحوظ بنسبة سنوية قدرها 117.2%، ليلبلغ 68.7 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2020، مصحوبًا بزيادة هامش صافي الربح بواقع 5.1 نقطة ليلبلغ 10.2% خلال نفس الفترة.

القاهرة في 10 نوفمبر 2020

أعلنت اليوم شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية (كود البورصة المصرية – RMDA.CA) وهي شركة رائدة في قطاع الأدوية المصري عن نتائجها المالية والتشغيلية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2020، حيث بلغت الإيرادات 672.9 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2020، وهو نمو سنوي بمعدل 9% بفضل الجهود الناجحة لتحسين محفظة الشركة بباقي من المنتجات المتميزة بقيمتها المرتفعة، والتي ساهمت في الحد من الأثر السلبي لانخفاض حجم المبيعات خلال نفس الفترة.

ارتفع إجمالي الربح بمعدل سنوي 20.4% إلى 317.1 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2020. وصاحب ذلك نمو هامش الربح الإجمالي بواقع 4.6 نقطة مئوية ليلبلغ 47.1% خلال نفس الفترة، في ضوء تعزيز محفظة الشركة بتشكيلة من المنتجات المتميزة بقيمتها المرتفعة، بالإضافة إلى استقرار أسعار صرف الدولار الأمريكي.

بلغت الأرباح التشغيلية المعدلة قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك (Adjusted EBITDA) 182.1 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2020، بزيادة سنوية نسبتها 12.6%، مصحوبًا بنمو هامش الأرباح التشغيلية المعدلة (Adjusted EBITDA margin) بواقع 1.0 نقطة مئوية إلى 27.1% خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك إلى مردود تحسن معدلات الربحية الإجمالية.

ارتفع صافي الربح بعد حقوق الأقلية بمعدل سنوي 117.2% ليلبلغ 68.7 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2020، ويعكس ذلك النمو الملحوظ مردود تحسن الأداء التشغيلي، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف التمويل خلال نفس الفترة.

ملخص قائمة الدخل

(مليون جنيه)	الربع الثالث 2019	الربع الثالث 2020	التغيير	9 أشهر 2019	9 أشهر 2020	التغيير
الإيرادات	235.1	235.4	0.1%	619.5	672.9	8.6%
مجموع الربح	91.5	112.5	22.9%	263.3	317.1	20.4%
هامش الربح الإجمالي	38.9%	47.8%	8.9 نقطة	42.5%	47.1%	4.6 نقطة
الأرباح التشغيلية المعدلة قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك	56.7	66.0	18.1%	161.7	182.1	12.6%
هامش الأرباح التشغيلية	24.1%	28.0%	4.3 نقطة	26.1%	27.1%	1.0 نقطة
الأرباح التشغيلية قبل الفوائد والضرائب	47.3	52.5	11.0%	137.2	141.3	3.0%
هامش الأرباح التشغيلية قبل الفوائد والضرائب	20.1%	22.3%	2.2 نقطة	22.1%	21.0%	(1.1) نقطة
صافي الربح بعد حقوق الأقلية	10.7	24.9	133.8%	31.6	68.7	117.2%
هامش صافي الربح بعد حقوق الأقلية	4.5%	10.6%	6.0 نقطة	5.1%	10.2%	5.1 نقطة
ربحية السهم	0.0139	0.0324	133.8%	0.0411	0.0893	117.2%

نجم قطاع المبيعات المحلية في مواصلة احتلال صدارة إيرادات الشركة، حيث بلغت إيرادات القطاع 455.4 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2020، بزيادة سنوية قدرها 9.5% أو ما يعادل 67.7% من إجمالي الإيرادات خلال نفس الفترة، وذلك على الرغم من انخفاض حجم المبيعات بسبب التحديات الصعبة المحيطة الناتجة عن انتشار فيروس (كوفيد - 19)، علماً بأن القطاع ساهم بنسبة 67.4% من معدل نمو إجمالي الإيرادات خلال أول تسعة أشهر من العام الجاري.

وعلى صعيد قطاع المناقصات، فقد تمكن من ترسيخ مكانته باعتباره أسرع القطاعات نمواً، في ضوء ارتفاع الإيرادات بمعدل سنوي 11.3% إلى 156.7 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2020، وهو ما يعكس نجاح جهود تحسين الأسعار في إطار تنفيذ الاستراتيجية التي تتبناها الإدارة لتعزيز محفظة منتجات الشركة، مما ساهم في الحد من أثر التراجع الطفيف لحجم مبيعات القطاع نتيجة انتقال تنفيذ أنشطته من خلال المنصة الرقمية للمناقصات التابعة للهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي.

من ناحية أخرى، تراجعت إيرادات قطاع التصدير بمعدل سنوي 15.5% لتبلغ 28.7 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2020. كما انخفض حجم مبيعات القطاع بنسبة سنوية 14.1% إلى 1.9 مليون وحدة خلال نفس الفترة. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تأثير أنشطة التصدير بالاضطرابات التي تشهدها حركة التجارة الدولية بسبب تداعيات انتشار فيروس (كوفيد - 19).

ارتفعت إيرادات قطاع التصنيع لأطراف أخرى بمعدل سنوي 10.9% لتبلغ 32.1 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من العام الجاري، بفضل نجاح الشركة في التوظيف الأمثل لقدراتها فائقة الجودة في إنتاج مستحضرات البودرة المجفدة، مما ساهم في الحد من أثر التباطؤ الذي يشهده السوق بوجه عام بسبب التحديات المحيطة المتعلقة بانتشار فيروس (كوفيد - 19)، والتي أسفرت عن انخفاض حجم المبيعات بمعدل 12% ليبلغ 17.3 مليون وحدة خلال أول تسعة أشهر من عام 2020.

تعليقات الإدارة حول النتائج المالية والتشغيلية:

وفي هذا السياق أوضح الدكتور عمرو مرسى العضو المنتدب لشركة راميدا، أن الشركة أثبتت خلال التسعة أشهر الماضية مرونتها الفائقة وقدرتها على مواصلة تحقيق أفضل النتائج في ظل مختلف التحديات الصعبة المحيطة، وهو ما يؤكد النمو الملحوظ للإيرادات خلال الفترة بمعدل يتجاوز معدلات نمو إجمالي سوق الأدوية المصري والقطاع الخاص بنسب 23% و10% على التوالي¹. وأضاف مرسى أن الأداء القوي للشركة يعكس مردود تخفيف القيود الاحترازية المتعلقة بانتشار فيروس (كوفيد - 19) في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن استجابة أنشطة الشركة للمستجدات الراهنة مع عودة حركة الاستهلاك إلى مستوياتها الطبيعية. وأكد مرسى أن استمرار الإدارة في تنفيذ استراتيجية تحسين الأسعار وتنمية باقة منتجات الشركة أثمرت عن تعزيز قدرتها على مواجهة التقلبات المختلفة لمعدلات حجم المبيعات خلال تلك الفترة، معرباً عن تطلعه إلى مواصلة دفع عجلة نمو الإيرادات والربحية خلال الفترة المقبلة في ضوء التحسن المستمر للأوضاع السوقية.

والمح مرسى إلى المردود القوي لنجاح الشركة في إتمام عمليات الاستحواذ الإيجابية وإطلاق مستحضرات دوائية جديدة، والتي ساهمت في تعزيز قدرة الشركة على تحقيق سبق الريادة في تلبية متطلبات واحتياجات السوق، مؤكداً مضي الشركة قدماً لتنمية محفظتها لتوفير المنتجات الأساسية بأسعار معقولة للمرضى في جميع أنحاء المنطقة خاصة في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، بما يلائم المكانة الرائدة لراميدا في سوق الصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية. وفي هذا الإطار، أعرب مرسى عن اعتزازه بحصول الشركة على الموافقات والتراخيص التجارية اللازمة لتصنيع وبيع المستحضرين المضادين للفيروسات «ريمديسيفير- راميدا» و«أنفيزيرام» في السوق المصري، علماً بأن راميدا هي أول شركة تقوم بتصنيع «ريمديسيفير» في صورة بودرة مجفدة توائم الظروف المناخية المتغيرة، مما يساهم في تسهيل عمليات الشحن والتخزين. وأكد مرسى أن الحصول على تلك الموافقات والتراخيص هي شهادة على قدرة الشركة والتزامها بأعلى المعايير في إنتاج المستحضرات الطبية فائقة الجودة والمساهمة بكفاءة في الملحة التي يخوضها العالم بأسره لمكافحة فيروس (كوفيد - 19).

من جانبه، أشار محمود فايق رئيس القطاع المالي بشركة راميدا، إلى البيئة الصعبة التي واجهت أعمال الشركة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، والتي أسفرت عن تراجع حجم المبيعات بمعدل سنوي 15% بسبب انتشار فيروس (كوفيد - 19) وتداعياته على مبيعات قطاعي المبيعات المحلية والتصدير، بالإضافة إلى تحول أنشطة مبيعات قطاع المناقصات لتصبح من خلال المنصة الرقمية الحكومية للمناقصات التابعة للهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي، مما أدى إلى تباطؤ مبيعات القطاع خلال الفترة. غير أن الجهود المثمرة لتنفيذ استراتيجية تعزيز محفظة الشركة من المنتجات والمستحضرات الدوائية ساهمت في الحد من الأثر السلبي لانخفاض حجم المبيعات خلال أول تسعة أشهر من عام، وتنمية إيرادات قطاعي المبيعات المحلية والمناقصات، وبالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات بمعدل سنوي 9% إلى 672.9 مليون جنيه خلال نفس الفترة.

¹ المصدر: شركة IQVIA للبحوث والمعلومات الصحية

وأضاف فايق أن الشركة شهدت إلى جانب النمو الملحوظ للإيرادات، العديد من العوامل الإيجابية الأخرى، والتي من بينها انخفاض تكلفة المبيعات على خلفية تراجع تكاليف المواد الخام، مما ساهم بدوره في نمو إجمالي الربح بمعدل سنوي 20% ليبلغ 317.1 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من عام 2020، مصحوبًا بارتفاع هامش إجمالي الربح بواقع 4.6 نقطة مئوية خلال نفس الفترة. وتابع أن تحسن معدلات إجمالي الربحية أثمر أيضًا عن نمو الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك بمعدل سنوي 13% لتسجل 182.1 مليون جنيه خلال أول تسعة أشهر من العام الجاري. وعلاوة على ذلك، شهد صافي الربح زيادة قوية بلغ معدل نموها السنوي 117% خلال نفس الفترة، في ضوء تحسن الكفاءة التشغيلية، فضلاً عن مردود أنشطة الخزانة وانخفاض تكاليف التمويل. وأكد فايق على أن الإدارة تواصل بذل قصارى جهدها لدراسة واستكشاف كافة الآليات الرامية إلى تحسين هيكل التكاليف وتعزيز مستويات الربحية خلال الفترة القادمة.

وأعرب مرسى عن تفاؤل الإدارة بأداء الشركة خلال الفترة المتبقية من العام، حيث شهدت تطورًا كبيرًا على صعيد تحسين عملية الدمج والتكامل مع المنظومة الرقمية للهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي، والتي تهدف من جانبها إلى الارتقاء بكفاءة أنشطة المناقصات بشتى أنحاء البلاد، الأمر الذي يبشر بارتفاع مساهمة قطاع المناقصات في إجمالي إيرادات الشركة خلال الفترة المقبلة. أما على صعيد قطاع التصنيع لأطراف أخرى، أوضح مرسى أنه تمت معالجة العقبات التي واجهت عملاء القطاع في تلبية احتياجاتهم الإنتاجية من المركبات الدوائية الفعالة، مشيرًا إلى تطلع الشركة إلى تعظيم الاستفادة من قدراتها في إنتاج البودرة المجفدة سعيًا إلى تنمية حجم المبيعات مستقبلاً. واختتم مرسى بأن الإدارة تتطلع إلى استمرار تخفيف القيود الاحترازية وعودة الحركة الاستهلاكية إلى طبيعتها، وتعمل جاهدة على مواصلة تعزيز باقة المنتجات بهدف دفع عجلة نمو الشركة وتعزيز قدرتها على مواصلة تعظيم القيمة للمساهمين.

– نهاية البيان –

رئيس قطاع الاتصالات وعلاقات المستثمرين

yasmine.negm@rameda.com

+20(0)01228505050

عن شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية «راميدا»

تأسست راميدا في عام 1986، وهي شركة رائدة في قطاع الأدوية المصري ومقيدة في البورصة المصرية تحت كود RMDA.CA. وتستعين الشركة بفريق إداري يحظى بمزيج من الخبرات الدولية المتعددة. وتقوم الشركة منذ نشأتها بتوظيف أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا والمعايير العالمية في مجال الصناعات الدوائية ومعها الخبرة والدراسة بمتطلبات السوق المحلي وأقصى درجات الاهتمام والتركيز على تلبية احتياجات وتطلعات العملاء، مما أثمر عن تحقيق معدلات نمو سريعة في قطاع الأدوية المصري. وتشمل محفظة منتجات راميدا باقة متنوعة من المستحضرات الدوائية المثيلة ومستحضرات التجميل الصيدلانية والمكملات الغذائية والأجهزة الطبية والمستحضرات البيطرية. وتحظى الشركة بمكانة راسخة في أهم المجالات العلاجية بمصر وذلك بعد نجاحها خلال السنوات الماضية في تنفيذ مجموعة من الاستحواذات الاستراتيجية على المركبات الدوائية في مجالات ذات مقومات نمو واعدة في السوق المصري. وتقوم الشركة بإنتاج مجموعة متنوعة من الأصناف الدوائية من خلال مصانعها الثلاثة المقامة بالمنطقة الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر.

التوقعات المستقبلية

يحتوي هذا البيان على توقعات مستقبلية، والتوقع المستقبلي هو أي توقع لا يتصل بوقائع أو أحداث تاريخية، ويمكن التعرف عليه عن طريق استخدام مثل العبارات والكلمات الاتية "وفقا للتقديرات"، "تهدف"، "مرتبب"، "تقدر"، "تتحمل"، "تعتقد"، "قد"، "التقديرات"، "تفترض"، "توقعات"، "تعززم"، "تري"، "تخطط"، "ممكناً"، "متوقع"، "مشروعات"، "ينبغي"، "على علم"، "سوف"، أو في كل حالة، ما ينفىها أو تعبيرات أخرى مماثلة التي تهدف الى التعرف على التوقع باعتباره مستقبلي. هذا ينطبق، على وجه الخصوص، إلى التوقعات التي تتضمن معلومات عن النتائج المالية المستقبلية أو الخطط أو التوقعات بشأن الأعمال التجارية والإدارة، والنمو أو الربحية والظروف الاقتصادية والتنظيمية العامة في المستقبل وغيرها من المسائل التي تؤثر على الشركة.

التوقعات المستقبلية تعكس وجهات النظر الحالية لإدارة الشركة ("الإدارة") على أحداث مستقبلية، والتي تقوم على افتراضات الإدارة وتتطوي على مخاطر معروفة وغير معروفة ومجهولة، وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على ان تكون نتائج الشركة الفعلية أو أداءها أو إنجازاتها مختلفا اختلافا جوهرياً عن أي نتائج في المستقبل، أو عن أداء الشركة أو إنجازاتها الواردة في هذه التوقعات المستقبلية صراحة أو ضمناً. قد يتسبب تحقق أو عدم تحقق هذا الافتراض في اختلاف الحالة المالية الفعلية للشركة أو نتائج عملياتها اختلافا جوهرياً عن هذه التوقعات المستقبلية، أو عدم توافق التوقعات سواء كانت صريحة أو ضمنية.

تخضع أعمال الشركة لعدد من المخاطر والشكوك التي قد تتسبب في اختلاف التوقع المستقبلي أو التقدير أو التنبؤ اختلافا جوهرياً عن الأمر الواقع. وهذه المخاطر تتضمن التقلبات بأسعار الخامات، أو تكلفة العمالة اللازمة لمزاولة النشاط، وقدرة الشركة على استبقاء العناصر الرئيسية بفريق العمل، والمنافسة بنجاح وسط متغيرات الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، سواء في مصر أو على صعيد الاقتصاد العالمي، ومستجدات وتطورات قطاع الرعاية الصحية على الساحة الإقليمية والدولية، وتداعيات الحرب ومخاطر الإرهاب، وتأثير التضخم، وتغير أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار صرف العملات، وقدرة الإدارة على التحرك الدقيق والسريع لتحديد المخاطر المستقبلية لأنشطة الشركة مع إدارة المخاطر.

بعض المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، بما في ذلك المعلومات المالية، طرأ عليها بعض التعديلات بغرض التقريب العددي، وبالتالي فإنه في حالات معينة قد يختلف المجموع أو النسب المئوية الواردة هنا عن الإجمالي الفعلي.